أثر المرجعية الدينية في الحفاظ على السلم الأهلي

(السيد السيستاني إنموذجاً)

المدرس الدكتور
حسام علي حسن العبيدي
جامعة الكفيل في النجف الأشرف
Dr.hussam.ali@alkafeel.edu.iq

The Influence of Marjieia on Maintaining Civil Peace
(Al- Sayid Al-Sistani as a Model)

Lecturer Dr.
Hussam Ali Hassan Al-Obaidi
Al-Kafeel University-Najaf

الملخص:

نظراً لما تحظى به المرجعية الدينية للمسلمين أتباع مدرسة أهل البيت عليهم السلام من مكانة معنوية مرموقة وتأثير بالغ في النفوس وإرشادها وتوجيهها كان لها الأثر الفاعل في المجتمع العراقي والرأي العام – وبالأخص بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ م وما تبعته من أحداث اجتماعية وسياسية – ولذلك اهتمت الأبحاث والدراسات بتسليط الضوء على مواقف المرجعية وتحليلها.

يتناول هذا البحث اهتمام مرجعية السيد السيستاني (دام ظله) بالسلم الأهلي وأثرها الواضح في الحفاظ عليه، مع بيان وتوضيح لمفهوم المرجعية بشكل عام وأبعاده العقائدية والتنظيمية وطبيعة تأثيرها القويّ ولو كانت لا تمارس العمل السياسي.

إن لمرجعية السيد السيستاني (دام ظله) ثوابت ومنطلقات فكرية ومنهجية رسمت مسارها في التعامل مع الظروف المحيطة بالأمة، ومن أهم تلك الثوابت هو الإيمان بحق العيش المشترك لكلّ مكوّنات المجتمع العراقي بسلام وأمان واحترام متبادل وبمبدأ التداول السلمي للسلطة التي بدورها لابدّ أن تراعي العدالة في توفير متطلبات الحياة الكريمة لكلّ الأفراد والجماعات.

وانطلاقاً من تلك الثوابت والمباديء سجّلت المرجعية مواقفها تجاه الأحداث التي كادت أن تعصف بالسلم الأهلي والأمن المجتمعي للعراقيين، فكانت توجيهاتها داعية إلى العمل على ترسيخ الشعور بالانتماء إلى هوية وطنية موحّدة، وتغليب المصالح الوطنية العليا على المصالح الشخصية والفئوية الضيقة بغية الحفاظ على سلام يؤدي إلى الازدهار والتقدّم في كلّ المجالات.

الكلمات المفتاحية: المرجعية الدينية، السيد السيستاني، السلم الأهلي، التعايش السلمي، العراق بعد ٢٠٠٣، بيانات المرجعية، الدفاع الكفائي.

Abstract:-

In view of the high standing of the religious Marjieia of the Muslims, followers of the Ahl al-Bayt School (peace be upon them), it has a great influence on souls, guidance and direction, which had an effective impact on Iraqi society and public opinion, especially after the occupation of Iraq in 2003 AD, and on the social and political events that followed the occupation. Therefore, researches and studies focus on highlighting and analyzing the Marjieia's positions.

The present paper deals with the interest of Al-Sistani's Marjieia (May Allah Prolong his life) in civil peace and its clear impact on preserving it. Moreover, the paper presents an explanation and clarification for the concept of Marjieia in general and its ideological and organizational dimensions in addition to the nature of its strong influence even if it does not practice political action.

Al-Sistani's Marjieia (May Allah Prolong his life) has ideological and methodological principles that charted its course in dealing with the circumstances surrounding the nation. One of the most important of these principles is the belief in the right to coexistence for all components of Iraqi society in peace, security and mutual respect, and in the belief in the peaceful transfer of power. This, in turn, requires that authority must take into account justice in providing the requirements of a decent life for all individuals and groups.

Accordingly, and on the basis of these principles, Marjieia has recorded its positions towards the events that nearly ravaged civil peace and societal security for Iraqis. Its directives called for working to establish a sense of belonging to a unified national identity, and to give priority to higher national interests over narrow personal and factional interests in order to maintain peace that leads to prosperity and progress in all areas.

Keywords: Marjieia, Al- Sayid Al-Sistani, civil peace, peaceful coexistence, Iraq after 2003, Marjieia data, jihad fatwa.

مقدمة:ـ

لا يخفى ما للمرجعية الدينية للمسلمين أتباع أهل البيت عليهم السلام من أثر كبير في الحياة الدينية والاجتماعية، وفي الظروف الراهنة للعراق بات هذا الأثر واضحاً في المشهد السياسي والاجتماعي العراقي، مما جعل الباحثين يوثّقون ويحللون مواقف المرجعية الدينية العليا إزاء الأحداث ومجرياتها، وكلّ كتب من زاوية اهتمامه أو تخصصه.

حاولت في هذا البحث أن أسلط الضوء على المنطلقات والثوابت الفكرية لمرجعية السيد السيستاني (دام ظله) والتي يتعامل بها وعلى أساسها مع المواقف بظروفها المختلفة، مستشفاً تلك الثوابت المنهجية من بيانات المرجعية ومن أجوبتها على الأسئلة والاستفتاءات، ولما كان للسلم الأهلي من أهمية بالغة في المشهد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ نتيجة لوجود عوامل متعددة يمكن أن تقوّضه، جاء هذا البحث ليركّز على أثر المرجعية الدينية في تحقيق السلم الأهلي والحفاظ عليه، بوصفها قوة وسلطة روحية تستند في رؤاها إلى سيرة أهل البيت عليهم السلام والمأثور عنهم في معالجة قضايا المجتمع والاهتمام بالحفاظ على مقوّمات السلام فيه.

وبعد هذه المقدمة ينتظم البحث بمطالب منها يتكفّل ببيان المفاهيم العامة، كمفهوم المرجعية الدينية والبعد التنظيمي والعقائدي للمرجعية، ومفهوم السلم الأهلي وضرورته شرعاً وعقلائياً، وكان لابدّ من التطرّق لنبذة مختصرة لسيرة سماحة السيد السيستاني (دام ظله) بوصف أنّ أثر أفكاره ومواقفه هي النموذج المختار في هذا البحث، والتعرّف على سيرته المباركة له مدخلية في تكوين الانطباع عن شخصيته العلمية فكرياً وفقهياً، كلّ ذلك قبل بيان ثوابته المنهجية والفكرية في التعاطي مع القضايا المعاصرة من الناحية الاجتماعية والسياسية، ومن ثمّ ذكر أبرز المواقف والإجراءات في الحفاظ على السلم الأهلي والتي كانت حالات تطبيقية لتلك المبادئ التي تؤمن بها مرجعية السيد السيستاني (دام ظله)، وأخيراً خاتمة فيها كلمات ختامية لاستنتاجات بخطوطها العريضة.

أولاً:- المفاهيم العامة لمفردات العنوان

١- المرجع والمرجعية لغة وإصطلاحاً

"مَرجع" بفتح الميم وكسر الجيم لغةً هو مصدر على غير القياس للفعل رَجَعَ يَرجِع، لأن المصدر من فَعَلَ يَفعِل إنما يكون (مرجَع) بفتح الجيم[1]، والمرجع يعني محل الرجوع

والعودة، أو بمعنى الأصل، كذا يكون بمعنى ما يرجع إليه في العلم سواء أكان رجلاً عالماً أم كتاباً[٢]، وهذا المعنى الأخير معنى محدث لم يرد ذكره في معاجم وقواميس اللغة القديمة وربما يكون ذلك لعدم شيوع استعماله في اللغة وهكذا الحال في مفردة " مرجعية " التي لم يرد ذكرها إلا في بعض المعاجم المعاصرة، وقد ذكرت في أحد معانيها: " مصدر صناعي من مَرجع: خلفية تاريخية سابقة "[٣]، وعندما توصف المرجعية بوصف الدينية فإنها تعني: " سلطة، جهة أو شخص ترجع إليه طائفة دينية معينة فيما يخصها أو يشكل عليها من أمرها"[٤]، وهذا المعنى يقارب المعنى الإصطلاحي - كما سيتضح - ويدلنا هذا التقارب على أن اللغويين المعاصرين استعانوا بإصطلاح الصناعة الفقهية والدينية في بيان معنى المفردة، مما يكشف بدوره عدم شيوع إستعمال المفردة في سالف العصور.

أما إصطلاحاً فالمرجع بالإصطلاح الفقهي الإمامي[٥] هو " المجتهد الذي يرجع إليه الناس للفتوى في عباداتهم ومعاملاتهم "[٦]، والمجتهد يقصد به الفقيه المتمكن من معرفة الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية والمعتبرة في الإستدلال الفقهي، فالفقاهة والإجتهاد الفقهي درجة علمية معرفية تمكن الشخص الفقيه من معرفة الأحكام التي تعدّ حجة شرعية أمام الله سبحانه وتعالى. ويشترط في شخص المرجع شروط غير الإجتهاد وأهليته للإفتاء من أهمها العدالة والتي تعني إلتزامه بجادة الشريعة، وبمرتبة عالية تمنعه من الوقوع بالمعاصي ومخالفة الشرع الحنيف[٧].

وثمة أمر آخر يُلحظ في مفهوم المرجع الديني، إذ لا تكفي الفقاهة والعدالة مالم يتحقق رجوع الأمة عملياً للفقيه بعد أن تثق بقدراته العلمية و الاجتماعية في القيادة، فالمرجع الديني للشيعة الإمامية لابدّ أن تتوافر فيه جوانب؛ الجانب العلمي وكونه مجتهداً فقيهاً، والجانب العملي السلوكي بإلتزامه العالي بالإمتثال للأوامر الشرعية ومخالفة هوى النفس، والجانب الاجتماعي وأنه يحظى بمقبولية واسعة لدى الأوساط العلمية والإجتماعية ثقة منهم بقدرته في الإدارة الاجتماعية والمتأتية من معرفتهم للفقيه عبر تجربة عاشها في مدة زمنية غالباً ما تكون طويلة كاشفة عن جدارته في الظروف المختلفة. ولكن الحظوة بالمقبولية للمرجع لا تعني أن عامة الناس لهم مدخلية في إختيار شخص المرجع [٨]، إنما تحصل تلك المقبولية بعد تدرج الفقيه في امتلاكه القدرات العلمية اللازمة وفي بناء ذاته روحياً وأخلاقياً، ومن خلال معاشرة الأقران علمياً وسلوكياً تظهر ملامح الترقي على أصعدة ثلاثة؛ المعرفة

العلمية، النزاهة والسلوك القويم، وأخيراً حسن الإدارة الاجتماعية العامة، وبهذا يتحصل الشياع في الأوساط العلمية ثم يتعدى إلى الأوساط الإجتماعية بأهلية الشخص لهذا المقام الرفيع، آنذاك ترجع الناس إليه للفتوى وفي كثير من مشكلات الواقع الإجتماعي لتسترشد به في بيان الأحكام الشرعية والتكاليف اللازمة في مواجهة الأزمات والملمات.

٢ـ البعد العقائدي والتنظيمي للمرجعية الدينية

تعتقد الشيعة الإمامية بالمرجعية الدينية المعصومة للأئمة الإثنا عشر المنصوص عليهم، والإمامة أصل عقائدي بوصف الإمامة امتداداً للنبوة، لذا فالأصل في المرجعية الدينية كونها مرجعية معصومة، إلا إن ظروف الغيبة للإمام الثاني عشر عليه السلام هي التي جعلت مسألة الرجوع إلى مرجعية بديلة حددت صفاتها وملامحها الروايات الواردة عن الأئمة عليهم السلام، إذ عمدوا إلى تربية أتباعهم على كيفية أخذ معالم دينهم ومواجهة مستجدات الساحة الفكرية والاجتماعية من خلال الرجوع إلى من لهم الأهلية لذلك على وفق المعايير الشرعية التي تبيّن الشروط كمفاهيم عامة قابلة للصدق والجريان على أشخاص غير معيّنين. لذا فهي موازين عامة تقتضي أن يكون المرجع نائباً عامّاً عن الإمام المعصوم، ولم يكن معيّناً بتعيين خاص.

ومن هذه النيابة العامة يُفهم أن المرجعية الدينية امتداد للإمامة، من جهة القيام بوظيفة الإرشاد للأمة وبيان الأحكام الشرعية والحفاظ على بيضة الإسلام وصيانة الهوية الثقافية والحضارية، ومن هذه الجهة اكتسبت المرجعية الدينية بعداً عقائدياً واتسمت بطابع القدسية وحظيت باحترام عالٍ من الناس عامة[٩].

ومن الجدير بالذكر أن المرجع الديني عند الإمامية لا يكون تعيينه من قبل أي جهة أو سلطة رسمية في أجهزة الدولة، ولا تتدخل أي مؤسسة حكومية أو شبه حكومية في اختياره، ولا يكون ذلك أيضاً بطريقة الإختيار من قبل لجنة من داخل المؤسسة الدينية نفسها[١٠] (على غرار ما يحصل في اختيار البابا في الفاتيكان)، وعلى مدى تاريخ الإمامية بعد عصر الغيبة الكبرى للإمام عليه السلام بل إن تلك الطريقة بالتدرج العلمي هي التي تظهر إمكانية الشخص لمقام المرجعية وبتلقائية تضبطها مفاهيم الموازين الكلية إلى أن تظهر شهرته شيئاً فشيئاً بعد أن تُختبر تجربته في مدة زمنية طويلة نسبياً، ولم يكن ليظهر فجأة ليعتلي هذا المقام السامي ذا البعد الروحي عند الإمامية، وبهذا يمكننا تصور البعد التنظيمي للمرجعية الدينية، فالأمر يبدو كهرم تنظيمي له قمة وله قاعدة، وتبقى المراتب بين القمة والقاعدة لها

دورها في هذا البعد التنظيمي، إذ تصطف وتنظم ما دون مقام المرجعية خطوط من فضلاء الخط الثاني ثم الثالث وهكذا، وكلّ منهم وحسب مكانته المعروف بها يؤدي مهامه سواء أكان في رفد قمة الهرم بالمؤهلين أم بالإخبار عن الشخص المؤهل بعد المراقبة عن كثب لنزاهته وإخلاصه وتقواه، حتى إذا ما ذاع صيته وظهرت قدراته العلمية والقيادية متفوقاً بها على غيره صار مرجعاً أعلى للشيعة الإمامية وصار مقامه يسمى المرجعية الدينية العليا.

كلّ ذلك محكوم بآداب تعامل مع هذا المقام قد تبلورت تدريجياً بالتوافق مع تبلور مفهوم المرجعية الدينية ثم وصفها بالعليا عبر التاريخ الممتد إلى ما يزيد على أحد عشر قرناً من الزمن، إذ من الطبيعي جداً أن يكون هذا البعد التنظيمي قد مرّ بمراحل تطور حتى وصل إلى ما وصل إليه اليوم من صلابة تمنحه القدرة الكافية على مواجهة التحديات كافة، وبعبارة ثانية؛ إن وظائف ومهام المرجعية الدينية قد نمت وتطورت وتوسعت بشكل موازٍ لنمو وتطور واتساع حجم التحديات التي تواجهها الأمة[١١].

وعلى الرغم من أن المرجعية الدينية للإمامية لا تمارس العمل السياسي - إلا في حالات إستثنائية - كانت دوماً وثيقة الصلة بالأحداث الاجتماعية والسياسية، وما ذلك إلا من منطلق دورها القيادي في إرشاد الأمة إلى ما فيه الصلاح والخير دنيوياً ودينياً وإلى التكليف الشرعي في الحفاظ على الناس من الضياع الفكري والثقافي، أو ضياع حقوقهم المشروعة في العيش الآمن، وهكذا نجدها في أحلك الظروف تتخذ المواقف التاريخية المهمة في التوجيه والتأثير الفاعل والمباشر بما يتلاءم ومقاصدها الأساس في الحفاظ على المسلمين ونظم أمورهم والحفاظ والدفاع عن روح وجوهر الإسلام بمعتقداته وهويته والمعبّر عنه ببيضة الإسلام[١٢].

وهناك أمر غاية في الأهمية ساهم وبشكل كبير في تعضيد مواقف المرجعية تجاه الأزمات ولاسيما الكبرى منها، ألا وهو تمتعها بقدر كبير ومستوى عالٍ من الإستقلالية، إذ كانت ولا زالت تنأى بنفسها عن كلّ موارد الضغط والتبعية، مما جعلها تحظى بهذا القدر من الإستقلالية[١٣]، وقد كان للبعد الروحي الديني ولسمو مقام المرجعية وقوة نفوذها الاجتماعي بالغ الأثر في إلتفاف الجماهير حول المرجع والانقياد لتوجيهاته مثلما سجل لنا التاريخ ذلك في مواقف بظروف و أزمنة مختلفة، ويمكن لكلّ مراقب أن يلحظ هذا جليّاً بعد أن تحظت المرجعية بمفهومها العام مراحل وأطوار تشكّل هيكلها التنظيمي واشتداد عوده فنضجت مرحلة التأثير الاجتماعي العام إرشاداً وتوجيهاً في القضايا المصيرية التي تواجهها الأمة.

٣ ـ السلم الأهلي لغة واصطلاحا

السلم لغة بمعنى السلام والأمان والصلح فهو خلاف الحرب[١٤]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا﴾[١٥].

والأهلي نسبة إلى أهل يأتي بمعانٍ منها سكان البلد أو المدينة[١٦]، كما في قوله تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾[١٧].

وبهذا يكون المعنى اللغوي للمركب من المفردتين (السلم الأهلي) هو السلام والأمان الحاصل بين سكان منطقة أو بلد معيّن وخلافه الحرب الأهلية والتي تعني النزاع المسلح الذي يقع بين سكان وطن وبلد واحد[١٨].

أما المعنى الإصطلاحي للسلم الأهلي فعلى الرغم من عدم ذكره في القواميس والمعاجم الخاصة بعلوم السياسة والاجتماع[١٩] يمكن أن يُفهم معناه بفهم مقابله ومعاكسه اللغوي (الحرب الأهلية) والتي ذكر معناها الإصطلاحي مقارباً إن لم يكن مطابقاً للمعنى اللغوي ذاته، إذ ورد في بيان مفهومها؛ إنها حالة نزاع وصراع مسلح يقع بين فريقين أو أكثر في أراضي وطن واحد[٢٠].

وعادة ما تحصل النزاعات المحلية الحادة بين أبناء البلد الواحد نتيجة لتعذر إيجاد الأسس المشتركة التي يمكن أن تحلّ الخلافات بالوسائل السلمية، وعند عدم اللجوء إلى المشتركات التي يمكن الانطلاق منها في إيجاد سبل للتفاهم تندلع الحروب الأهلية متصفة بالضراوة والعنف، حينئذٍ تكون النتائج وخيمة ومدمرة ومؤثرة بعمق وعلى أصعدة ومجالات اجتماعية واقتصادية مختلفة، لأنها تشمل مناطق مأهولة بالناس المدنيين فتفرق بين الأهالي وتمزق نسيجهم الاجتماعي، ويحتاج المجتمع إلى مدة زمنية طويلة قد تستغرق عقوداً لتجاوز تأثيرات الحرب الأهلية وإعادة البناء وحالة الإنسجام والوئام[٢١].

إن الهدف لدى كلّ طرف من أطراف النزاع الأهلي هو تحقيق مطالب سياسية عن طريق السيطرة على زمام الأمور في البلد وممارسة السيادة، إذ إن أسباب إندلاع الحرب تكون سياسية لاختلاف حادّ في الرؤى والتوجهات السياسية أو دينية لاختلافات في الدين والمعتقد والمذهب أو عرقية لاختلاف في القومية أو طبقية لتفاوت بين طبقات المجتمع، ويمكن

أن تكون أسباب الحرب مزيجاً من هذه العوامل أو من بعضها[٢٢].

ولا يخفى ما للحرب الأهلية من أثر في إضعاف التماسك الداخلي وإضعاف سيادة الدولة مما يُشكّل غالباً سبباً للتدخلات الخارجية في أمور البلد الذي يكون مسرحاً فعلياً أو محتملاً للحرب الأهلية[٢٣]، إن لم تكن من الأساس التأثيرات الخارجية هي السبب الرئيس لإشعال فتيل الحرب لحسابات تتعلق بتوازنات معقدة، أو إنها تحرص على رجحان كفة فريق دون الآخر لمصالح معينة. وهكذا تكون ويلات وكوارث الحروب الأهلية ذات أبعاد داخلية وخارجية، والخاسر الأكبر فيها السكان المحليون المتنازعون أنفسهم.

٤ـ السلم الأهلي ضرورة عقلائية وشرعية

على الرغم من أن التاريخ البشري عبر الأزمنة ممتليء بالعنف بعد أن إبتدأ على نحو صراع فردي ثم صار صراعاً بين الجماعات والمجتمعات تبقى حالة السلم واللاعنف هي الحالة الأصيلة عند الإنسان لما كان يتميّز بالعقلائية السامية وما دام ملتفتاً إلى وعيه العقلائي[٢٤].

إن السلم الأهلي ليس مجرد حقّ من حقوق الإنسان في العيش الكريم وحسب، بل هو ضرورة عقلائية وقيمة مطلقة من قيم الخير لها فضيلتها التي تدعو إليها الفطرة الإنسانية السليمة[٢٥]، إذ تحقق السلم عامل أساس لتوفير الأمن والإستقرار في المجتمع، وبفقدان السلم الأهلي داخل المجتمع الواحد يتزعزع الاستقرار وتنهدم أركان التقدم والإزدهار ويصبح المجتمع عرضة لمطامع الآخرين، وكلّ إمكانياته وثرواته تكون فريسة سهلة لغيره، وقد سجّل لنا التاريخ حالات وأمثلة في إنعدام السلم الأهلي في مجتمعات وبلدان منها ما يتمتع بثروات وإمكانيات متنوعة، إلا إن النزاع الأهلي فيها أدى إلى نتائج مؤلمة قد لا يستشعرها إلا من اكتوى بنارها، وهذا ما يؤكد الضرورة العقلائية لتحقيق السلم الأهلي في المجتمعات[٢٦].

أما من الناحية الشرعية فنجد أن الشريعة السمحاء جعلت مسألة الأمن والسلام من ضروريات اهتماماتها، ولم تسمح بالاقتتال إلا في حالات استثنائية وتحت ظروف محددة، فالأصل في التشريع هو الاهتمام بحفظ النفوس وحرمة الدماء كما ورد في قوله تعالى: ﴿مَن قَتَلَ نَفْساً بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعاً﴾[٢٧]. ويتضح هذا الاهتمام بالسلم داخل المجتمع الواحد عند أولى خطوات بناء أول مجتمع إسلامي في المدينة المنورة إذ عمل صاحب الشريعة الرسول الأكرم ﷺ على إزالة أسباب التوتر والمعاداة القبلية بين أكبر

قبيلتين كانتا في المدينة آنذاك (الأوس والخزرج)، وجعل المودة والمؤاخاة بدلاً من البغضاء والمشاحنة بينهما من جهة، وإقامة أواصر الأخوة بينهم وبين المهاجرين إلى المدينة معه ﷺ من جهة أخرى[٢٨]. وقد وصف القرآن الكريم حالة الوئام والسلام التي سادت المجتمع المدني آنذاك بأنها نعمة إلهية إذ قال تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا﴾[٢٩].

ثم جاءت وثيقة المدينة المنورة - والمعروفة تاريخياً - لتفصح عن مدى اهتمام الرسول الأكرم ﷺ بإرساء دعائم السلام الأهلي وترسيخ مقوماته بين كلّ الأهالي والساكنين حتى ولو لم يكونوا من المسلمين[٣٠].

وهكذا سار الأئمة بهذا النهج النبوي الشريف، وأولهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام إذ كانت له مواقف واضحة في الحفاظ على السلم والأمن الأهليين سواء أكانت على مستوى العمل والممارسة أم على مستوى الفكر وتربية المجتمع. وتتوالى أدوار الأئمة من أولاده عليهم السلام على هذا النهج وصولاً إلى الإمام الصادق عليه السلام الذي يُعدّ عصره علامة فارقة من الناحية التاريخية في الحاجة إلى السلم الداخلي[٣١]، إذ شهد نهاية الحكم الأموي وبداية العهد العباسي فظهرت الخلافات السياسية وتشعبت الإتجاهات الدينية والفكرية مما انعكس على الحالة الاجتماعية والطمأنينة عند الأفراد والجماعات.

ثانياً:- مرجعية السيد السيستاني (دام ظله) والمشهد العراقي الراهن.

١ـ نبذة عن السيرة والمؤهلات

ولد سماحة السيد علي السيستاني (دام ظله) في التاسع من ربيع الأول عام ١٣٤٩ للهجرة في مدينة مشهد الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام في أسرة هاشمية علوية كريمة ينتهي بها النسب إلى الإمام علي السجاد زين العابدين بن الإمام الحسين بن الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، والده العلّامة الجليل السيد محمد باقر نجل العالم ذي المكانة السامية السيد علي الذي حضر في سامراء للمجدد الشيرازي، وتتلمذ عليه ولكنه عاد إلى مدينة مشهد[٣٢].

إن أسرة سماحته كانت تستوطن مدينة أصفهان في القرن الحادي عشر الهجري، وكان من أبرز أعلام هذه الأسرة الحسينية آنذاك هو الفقيه والفيلسوف محمد باقر الحسيني (ت١٠٤٠ أو ١٠٤١هـ) الشهير بلقب (الداماد) و الذي كان أستاذاً لصدر الدين الشيرازي

(ت١٠٥٠هـ) مؤسس الحكمة المتعالية[٣٣].

وقد تدرج سماحته في درسه مبكراً للأوليات ومقدمات العلوم الفقهية والكتب الأدبية والفلسفية إلى أن حضر البحوث الفقهية العالية عند كبار علماء مدينة مشهد آنذاك، ولكنه في عام ١٣٦٨هـ انتقل إلى مدينة قم المشرفة فحضر بحوث الفقيه الكبير والمرجع الديني السيد حسين البروجردي[٣٤]، وأخذ منه كثيراً من الخبرات الفقهية ونظريات علم الرجال والحديث[٣٥].

وفي مطلع العام الهجري ١٣٧١ سافر سماحته (دام ظله) من مدينة قم إلى كربلاء المقدسة التي وصلها زائراً في ذكرى أربيعينية الإمام الحسين عليه السلام ثم توجه إلى النجف الأشرف ليحط الرحال فيها مستقراً منذ ذلك الحين وإلى الآن، وحضر فيها بحوث الفقه وأصوله على بعض كبار أعلام النجف الأشرف آنذاك ومنهم السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي رحمه الله والشيخ حسين الحلي رحمه الله والسيد محسن الحكيم رحمه الله والسيد الشاهرودي رحمه الله، إلا إنه لازم العلمين الكبيرين السيد الخوئي والشيخ الحلي مدة طويلة حتى حاز شهادة الاجتهاد المطلق من قبلهما وهو في الحادية والثلاثين من عمره الشريف (عام ١٣٨٠هـ) ـ علماً انه من النادر جداً أن يمنح السيد الخوئي رحمه الله هكذا شهادة وأن الشيخ الحلي لم يمنحها لغير سماحته (دام ظله) ـ وبعد أن أجيز من قبل أستاذيه شرع في أوائل ١٣٨١هـ بإلقاء محاضراته للبحث الفقهي ثم في ١٣٨٤هـ بدأ بإلقاء محاضراته في علم أصول الفقه[٣٦].

وقد اتسم منهج سماحته (دام ظله) في البحث والتدريس بسمات و مميّزات عدة، منها: الإبداع والتجديد، المقارنة بين المدارس والاتجاهات المختلفة في نطاق البحث الفقهي عند الإمامية، بل والمقارنة بين الفقه الإمامي وبين فقه غيرهم من المدارس الإسلامية الأخرى، ويهتم سماحته أيضاً بالإحاطة بالفكر القانوني المعاصر للإستعانة بالخبرة القانونية على تحليل القواعد الفقهية و موارد تطبيقاتها، هذا زيادة على الاهتمام بالبعد التاريخي من ناحيتين؛ ناحية معرفة جذور المسألة المبحوثة، ومن ناحية الظروف المحيطة بعصر النص بغية الوصول إلى فهم واستيعاب دقيق لمرادات النص[٣٧].

بعد أن عُرف سماحته (دام ظله) بين الأوساط العلمية أستاذاً قديراً في ميدان البحث والتحقيق والتدريس طوال مدة تربو على ربع قرن من الزمن، عرفه الناس عامة حين أوكلت إليه إمامة الجماعة في جامع الخضراء من قِبل أستاذه السيد الخوئي رحمه الله عام ١٤٠٩هـ

إثر وعكت صحية ألمت به. وبعد أن رحل الأستاذ إلى الرفيق الأعلى عام ١٤١٣ ه توجهت الأنظار إلى السيد السيستاني لما يتمتع به من مؤهلات علمية و ورع و حكمة و حسن تدبير في الأمور العامة، فأشار عدد من العلماء الأعلام بالرجوع إليه في التقليد، وهكذا رجع إليه كثير من المؤمنين في العراق وخارجه، ثم توسعت بشكل كبير أعداد المؤمنين المقلدين له ومن البلدان المختلفة، حتى صار اليوم مرجعاً أعلى للطائفة الإمامية أدام الله وجوده المبارك ونفع به الإسلام والمسلمين(٣٨).

ومن الجدير بالذكر أن السيد السيستاني (دام ظله) يتمتع باطلاع على الثقافات المعاصرة وإحاطة بالنتاج الحضاري والتجارب المتنوعة للحضارات المختلفة، وله رؤى وأفكار مواكبة للتطور ولمتطلبات العصر في المجالات السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية(٣٩)، كلّ ذلك أهّله لتولي الزعامة الروحية في ظرف تاريخي حافل بمعطيات ومنعطفات ذات مخاطر متعددة.

٢ـ أثر مرجعية السيد السيستاني في الشأن العراقي العام

حظيت مرجعية السيد السيستاني باهتمام بالغ وكبير من قبل المهتمين بشؤون المرجعية الدينية بل وكلّ المهتمين بالشأن الإسلامي والشيعي الإمامي منه على الأخص، ولاسيما أن المرجعية العليا آلت إليه في عصرنا الراهن وقد أحاطت بالعراق وشعبه ظروف عصيبة من جهات عدة و على الأصعدة المختلفة، فضلاً عن الظروف الأقليمية والعالمية بشكل عام.

ولا يخفى على المتتبعين أن أهم منعطف تاريخي مرّ به العراق خلال العقود الأخيرة هو التحوّل السياسي الذي حصل بعد احتلاله من قبل الأمريكان والمتحالفين معهم، بغية تغيير النظام السياسي في البلد، وقد تزامن مع هذا الحدث حصول فراغ أمني أدى إلى شيوع الفوضى و انتشار السلاح المنفلت مع غياب واضح للضبط القانوني بجهتيه التشريعية والتنفيذية، ناهيك عن تربّص الجهات الخارجية سواء أكانت إقليمية أم دولية لانتهاز الوضع في تحقيق مصالحها ومآربها حتى ولو كانت على حساب وحدة النسيج المجتمعي للعراق، زيادة على مخلفات مدة زمنية طويلة حملت في طياتها كثيراً من أسباب عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، كلّ تلك العوامل والأسباب أدت إلى ظهور بوادر غير مبررة لأعمال عنف طائفي وعرقي كادت أن تزلق مكوّنات المجتمع العراقي في اِتون حرب أهلية

طاحنة تفتك بكلّ الآمال في بناء وطن آمن يرفل بعزّ ماضيه التليد وينعم بخيرات أنعم الله بها عليه وحباه بها مقوّمات لبناء مستقبل حضاري زاهر ومشرق.

وقد انبرت مرجعية السيد السيستاني (دام ظله) بكلّ ما أُوتيت من نفاذ بصيرة وقوة الحكمة لإرشاد الجماهير وتوعيتهم لمواجهة الأخطار المحدقة بهم و المخططات التي تتربص بهم، و اتخذت مواقف واضحة المعالم والخطوات في الحفاظ على السلم الأهلي ورعاية مصالح العراقيين جميعاً، وكانت الجماهير في كلّ مرة تجدد و تزيد التفافها حول المرجعية ومواقفها متخذة من إرشاداتها وبياناتها بوصلة لتوجيه الجهود الخيّرة نحو تحقيق الآمال.

واللافت للنظر أن الاهتمام بمواقف المرجعية وتوجيهاتها لم يعد مقتصراً على أتباعها أو ضمن نطاق المكوّن الشيعي، بل كانت محط اهتمام كلّ المكوّنات وبمختلف الطبقات الشعبية والسياسية، وما من حدث يحدث إلا ونجد جموع الناس ترتقب واضعة آمالها بما يصدر من المرجعية الدينية لإيجاد أفضل السبل للخروج من أيّ مأزق أو لتلافيه قبل الحصول.

إن رصانة مواقف المرجعية ووجهات نظرها إزاء الوضع الاجتماعي والسياسي في العراق جعل الطبقة السياسية وبتوجهاتها وتنوعاتها المختلفة تُدرك جيداً أهمية الأثر الطيب لتلك المواقف في تحقيق الاستقرار في المجالات كافة و أبرزها الحفاظ على السلم الأهلي، حتى صار مكتب المرجعية الدينية في النجف الأشرف محطة لزيارة السياسيين وكبار المسؤولين بغية الاسترشاد بتوجيهات سماحة المرجع (دام ظله) وتبادل أطراف الحديث معه شخصياً و تلقي النصيحة والحكمة منه مباشرة.

وكذلك كان سماحته (دام ظله) يستقبل الوفود من ممثلي البعثات الدولية وبالأخص الممثلين المتعاقبين لمنظمة الأمم المتحدة الدولية والذين كانوا لا يخفون انبهارهم بحكمته واسلوبه ومنهجه في الحوار ونظرته الثاقبة في وصف العلاج الناجع للحالة العراقية والمشاكل التي تحيط بها[٤٠].

ومن الجدير بالذكر أنه ومنذ بداية الاحتلال أدركت الجهة المحتلة أهمية تأثير المرجعية الدينية في المشهد السياسي والاجتماعي للعراق، لذا حاولت من خلال أعلى مستوى تمثيل لها في البلد أن يكون هناك لقاء بسماحته (دام ظله)، ولكنه أعلن موقفه الصريح في رفض مقابلة أيّ طرف من أطراف الاحتلال، فإن لقاء ممثلي الأمم المتحدة بوصفها منظمة دولية

ينبغي لها أن تبذل قصارى الجهود في التعاون مع الجهات العراقية لتحقيق الأمان في بلد ذي سيادة مطلقة لهو أمر مغاير بكلّ المعايير عن لقاء طرف من أطراف الاحتلال.

إن عمق التأثير لشخصية المرجع السيستاني (دام ظله) في واقعه المحيط كان نتيجة منطقية لعوامل متعددة، منها عوامل عامة تتعلق بالبعد التنظيمي والعقائدي للمرجعية الدينية - والتي تمت الإشارة إليها سابقاً - ومنها عوامل تتعلق بالمؤهلات الشخصية والفكرية وكيفية تكوينها لسماحته (دام ظله)، والتي تم إيجازها عند الحديث عن نبذة من سيرته المباركة.

ثالثاً:- الثوابت الفكرية والمنهجية للسيد السيستاني (دام ظله) في الحفاظ على السلم الأهلي والمصالح العليا للعراقيين

إن مواقف مرجعية السيد السيستاني (دام ظله) التي كان لها بالغ الأثر في الحفاظ على السلم الأهلي لمكوّنات المجتمع العراقي المختلفة متأتية من منطلقات وثوابت يؤمن بها سماحته، ومن أبرزها:

١- الإيمان بضرورة المشاركة الواسعة لكلّ أطياف العراقيين في العملية السياسية.

لعلّ من أبرز العوامل التي تعصف بالسلم الأهلي وتعرّضه للخطر هو إقصاء بعض مكوّنات المجتمع عن المشاركة في العملية السياسية وتكوين الدولة بمؤسساتها المختلفة، والمجتمع الذي يتم فيه إستبعاد طرف من أطرافه عن هكذا مشاركة يعيش من دون استقرار وكأنه يحتضن قنبلة موقوتة تكاد تنفجر في أيّ لحظة لتخلّف حرباً أهلية، ومن هنا جاء إيمان مرجعية السيد السيستاني (دام ظله) بضرورة المشاركة الواسعة لكلّ مكوّنات المجتمع العراقي في بناء الدولة الحديثة والعملية السياسية فيها، ولما كانت أُولى خطوات العمل السياسي وتشكيل السلطات التشريعية والتنفيذية في الدولة تتمثل في كتابة دستور دائم للبلاد، أصدر سماحته فتواه المعروفة بفتوى الدستور بتاريخ الرابع والعشرين من شهر ربيع الآخر عام ١٤٢٤هـ والموافق للخامس والعشرين من حزيران عام ٢٠٠٣م - أي بعد شهرين ونصف من إعلان دخول قوات الاحتلال لبغداد في التاسع من نيسان ٢٠٠٣م - والتي جاءت إجابة عن استفتاء قدّمه جمع من المؤمنين يسألون عن الموقف من المشروع الأمريكي في تعيين مجلس كتابة الدستور من دون أن يكون أعضاؤه منتخبين من قبل الشعب، وقد أكد سماحته وجوب كتابة الدستور من قبل مجلس تأسيسي منتخب بانتخابات حرة مباشرة

نزيهة يشارك فيها كلّ العراقيين، وذلك لضمان أمرين إلى حدّ ما: الأول هو المشاركة الواسعة لكلّ الأطياف والمكوّنات، والثاني هو أن يكون الدستور معبّراً عن إرادة وطنية تعكس هوية الشعب بما له من انتماءات أصيلة وثوابت دينية و قيم اجتماعية، وبعيداً عن التدخلات والضغوطات الخارجية التي عادة ما تكون غير مبالية أو غير معنيّة بمراعاة المصالح والثوابت الوطنية، إن لم تكن أصلاً تسعى لمراعاة مصالحها بالدرجة الأساس قبل مصالح الشعب العراقي.

وقد سعى السيد المرجع (دام ظله) بكلّ ما أُوتي من قوة التأثير لإجراء الانتخابات التشريعية الأولى التي ستتمخض عنها كتابة الدستور الدائم، كما حثّ منظمة الأمم المتحدة الدولية على أن تتولى مسؤوليتها في البتّ بإمكانية إجراء الانتخابات في التوقيتات المناسبة وحثّ الجهات المعنيّة على تهيئة الظروف الملائمة، وكذا في المشاركة الفاعلة بالإشراف عليها لتكون تحت مظلة المنظمة الدولية بغية ضمان قدر مقبول لها من النزاهة والشفافية، وما هذا الاهتمام من المرجعية إلا للحفاظ على المصالح العليا للعراق والعراقيين ولإبعاد البلد عن الدخول في دوامة الحرب السياسية والطائفية(٤١).

هذا من جهة، ومن جهة أخرى ترى المرجعية الدينية العليا ضرورة أن تكون الحكومة المشكلة منبثقة من إرادة الشعب العراقي بطوائفه وأعراقه جميعها، وترى أيضاً: " ان العراق لا يحكم بأغلبية طائفية أو قومية، وإنما بأغلبية سياسية – من مختلف مكوّنات الشعب العراقي – تتشكل عبر صناديق الانتخاب" (٤٢). مضيفاً أن العمل السياسي يجب أن يراعى فيه احترام الأقلية السياسية لرأي الأغلبية والأكثرية، مع عدم محاولة الأغلبية والأكثرية السيطرة على الأقلية والتحكّم بها(٤٣).

٢. الإيمان بالتداول السلمي للسلطة

يظهر من مواقف عدة تأكيد المرجعية أنه لا مناص في مسألة تداول السلطة عن التداول السلمي، وسبيل ذلك الانتخابات وصناديق الاقتراع هي الفيصل في ذلك، واعتماد مبدأ الحوار وتغليب لغة العقل والحكمة في حلّ الخلافات التي قد تحصل إذ الحوار هو أفضل الحلول(٤٤)، وقد بانت هذه المواقف بالحثّ على المشاركة الواسعة في كلّ عملية انتخابية، ومن خلال البيانات والأجوبة عن الاستفتاءات أو تصريحات خطب الجمعة لممثلي المرجعية(٤٥).

ومن خلال هذا الثابت نفهم موقف المرجعية الرافض لتشكيل المجاميع المسلحة (المليشيات) حتى ولو كان بذريعة توفير الأمن، إذ إن كلّ أشكال حمل السلاح غير المرخّص أمر ترفضه المرجعية وتدعو باستمرار إلى حصر السلاح بيد سلطة الدولة وأجهزتها الأمنية، فهي المسؤولة عن توفير الأمن والحماية لكلّ فئات الشعب العراقي ولمصالحه(٤٦).

٣ـ الحفاظ على وحدة العراق

كان من الواضح جليّاً حرص مرجعية السيد السيستاني (دام ظله) على حفظ الوحدة الوطنية للعراق أرضاً وشعباً كمرتكز أساس للعملية السياسية الجارية في العراق عام ٢٠٠٣م وما بعده(٤٧)، وقد عبّر سماحته عن تأكيده لهذا الثابت الذي لا يمكن التنازل عنه في بناء العراق الجديد كلما اقتضت ضرورة التذكير والتأكيد، وكلما سنحت الفرصة سواء أكان ذلك من خلال لقاءات الساسة بسماحته أم من خلال البيانات الصادرة حول بعض المواقف والأحداث التي من شأنها إضعاف الشعور بالإنتماء لهوية وطنية موّحدة(٤٨).

٤ـ رفض التدخل الأجنبي بالشأن العراقي

لا يخفى أن التدّخلات الخارجية بشؤون أيّ بلد من البلدان إنما يكون لها تأثيرها السلبي في تحقيق الاستقرار والسلم الأهلي ما دامت تلك التدخلات تحاول أن تحقق مصالح بلدانها ولو بإثارة الفتن والنعرات التي تهدد السلم الأهلي والأمن المجتمعي، بل غالباً ما يحصل في عالم السياسة أن التدّخلات الخارجية تسعى لإذكاء التناحر بين مكوّنات المجتمع، وهذا ليس ببعيد عن الواقع العراقي ولم يكن خافياً على حكمة المرجع السيستاني (دام ظله) الذي ما فتئ مؤكداً حثّه كلّ الأطراف الداخلية والخارجية على رفض كلّ التدّخلات الخارجية بالشأن العراقي، بدءً من تدّخلات بلدان قوات الاحتلال والقوى المتحالفة معها، وكذا تدّخلات دول الجوار والإقليم وسائر الدول والقوى العالمية المؤثرة في المشهد السياسي، ناظراً إلى الشعب العراقي بأنه لو خلّي وطبعه بعيداً عن التدّخل الأجنبي يكون شعباً منسجماً(٤٩).

إن هذا الرفض قد ساهم في إحداث وعي جماهيري لدى المجتمع العراقي، وإدراك لأهمية الحفاظ على السلم الأهلي والإلتفات إلى مصالح البلد العليا بعيداً عن الإنتماءات الضيقة، وتغليب تلك المصالح على المصالح الخارجية، وقد أدى هذا الوعي والإدراك إلى

حدّ ما في إخماد بواكير فتن طائفية كانت يُراهن عليها لإحداث شرخ كبير في المجتمع العراقي وسلمه وأمانه.

٥ ـ الإيمان بمبدأ التعايش السلمي والعيش المشترك

يؤمن سماحته إيماناً عميقاً بضرورة التعايش السلمي بين كلّ مكوّنات المجتمع العراقي المتنوعة دينيّاً ومذهبيّاً وعرقيّاً، ولا يرى سبيلاً بديلاً لتحقيق الاستقرار والازدهار للمجتمع و لبناء الدولة والوطن الواحد غير قبول فكرة التعايش السلمي، ومن هنا يرى سماحته أن الحاجة ماسة الآن أكثر من أيّ وقت مضى لخطاب وسطي معتدل يستند إلى عدم المساس بمستلزمات العيش المشترك مع الآخرين، وإن كان هذا الخطاب المعتدل في الوقت نفسه لا يتنازل عن الأسس الفكرية والعقائدية التي يؤمن بها ويرى أحقيتها[٥٠].

رابعاً: أبرز مواقف السيد السيستاني (دام ظله) في الحفاظ على السلم الأهلي

إنطلاقاً من الثوابت والمباديء - سالفة الذكر - اتخذ سماحة السيد السيستاني (دام ظله) منهجه في التعامل مع القضايا والأحداث واضعاً في أولوياته لهذه المرحلة الحساسة والحرجة التي يمرّ بها العراق المحافظة على السلم الأهلي، بالتوجيه والتأثير المباشر لإبعاد كلّ ما من شأنه تهديد الأمن والسلم للمجتمع بكلّ مكوّناته، والحثّ على تهيئة الظروف اللازمة لترسيخ مبدأ الحوار وإحلاله محلّ التعنت والعنف، ومن ثمّ تحقيق السلم الأهلي والاستقرار المؤدي إلى التقدّم والازدهار للبلد.

والمتتبع لجهود مرجعية السيد السيستاني ومواقفه في هذا الصدد يمكن أن يسجل أبرزها كالآتي:

١- في بداية الفراغ الأمني الحاصل بعد الاحتلال وسقوط النظام.

بعد ظهور بوادر الانفلات الأمني إثر غياب الضبط ومستلزماته نتيجة للفراغ الحاصل بعد دخول قوات الاحتلال في نيسان ٢٠٠٣ م، سارعت المرجعية بإصدار التوجيهات والفتاوى التي تسهم بفاعلية في إشاعة الهدوء ومنها:

أ. تحريم عمليات الانتقام الفردي من عناصر وأزلام النظام البائد، والدعوة إلى عدم ارتكاب ما يوجب هدر الدماء من دون اللجوء إلى المحاكم المختصة، ووجوب التريث لحين تشكيلها على أسس تحظى بالمشروعية اللازمة [٥١]، وبهذا سدّت

المرجعية الدينية باباً تؤدي إلى فوضى الاقتتال الذي قد يتحوّل من الحالات الفردية إلى اقتتال جماعات، كنتيجة للفعل وردّ الفعل المحتمل بالاستناد إلى الثأر الذي قد يتأطر بأطر عشائرية أو طائفية أو عرقية.

ب. منع التجاوز على الممتلكات العامة والاستحواذ عليها وسرقتها سواء أكانت من الأموال غير المنقولة مثل الأراضي والعقارات [٥٢]، أم من الأموال المنقولة مثل الأجهزة والمعدات والأثاث والعملات النقدية، وكذا الأسلحة من مراكز الجيش، فقد أفتى السيد المرجع بعدم جواز نهب الأسلحة والتصرف بها، فهي وسائر الممتلكات العامة تبقى ملكاً عاماً للدولة ولابدّ من تسليمها للجهات ذات الصلاحية، بل أكد سماحته ضرورة حصر السلاح بيد الأجهزة الأمنية للدولة وعدم تداوله وحمله من دون ترخيص رسمي[٥٣]، و أن توفير الأمن والاستقرار في كلّ مناطق البلد لابدّ أن يكون بالاعتماد على القوات والأجهزة الأمنية الوطنية وليس على القوات الأجنبية، ولا على الأشخاص والجماعات المحلية خارج إطار القانون، ولذلك تُظهر المرجعية حرصها الشديد على بناء أجهزة الشرطة ونحوها وتعزيزها بالعناصر الكفوءة ومدّها بالمعدات اللازمة لأداء وظائفها في توفير الحماية والأمن لكلّ فئات المجتمع العراقي [٥٤].

ج. الرفض التام لما قام به بعض المحسوبين انتماءً للمكوّن الشيعي بالتجاوز على بعض مساجد المكوّن السني واقتحامها وطرد أئمة الجماعة منها، فأصدرت المرجعية توجيهها بأن " هذا العمل مرفوض تماماً ولابدّ من رفع التجاوز وتوفير الحماية لإمام الجماعة وإعادته إلى جامعه معزّزاً مكرّماً. "[٥٥].

د. الحث على حماية المواطنين المسيحيين وسائر أتباع الديانات الأخرى، وعبّرت المرجعية العليا عن شجبها وإدانتها في كلّ مرة تتعرض له الكنائس المسيحية من اعتداءات وجرائم مروّعة، مؤكدة وجوب احترام حقوق المواطنين كافة - بمختلف انتماءاتهم الدينية - في العيش بأمن وسلام في وطنهم العراق. ولم تدّخر المرجعية العليا جهداً في الحثّ على ضرورة التعاون بين الأطراف جميعاً، الحكومية والشعبية، لوضع حدّ للاعتداءات التي تطال العراقيين كافة.

هذا ومن الجدير بالذكر أيضاً أنه كان للمرجعية العليا اهتمام برعاية المواطنين المسيحيين وغيرهم ممن نالهم الأذى من قبل الجماعات الإرهابية التي سيطرت على مساحات شاسعة في أكثر من محافظة عراقية [٥٦]، بعد أن برز نشاطها الإرهابي واتسع في حزيران ٢٠١٤، والتي عُرفت بمسمى (تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام) ويُختصر هذا المسمى بـ(داعش) - وسيأتي ذكره والتعريف به لاحقاً -.

٢- الدعوة إلى ضبط النفس تجاه الأحداث المستفزة لإثارة الفتنة الطائفية.

لم يكتفِ أولئك المتربصون بالعراق وأهله بارتكابهم الأعمال الإجرامية في أمكان متفرقة ومختلفة - مستغلّين الفراغ الأمني والفوضى الحاصلة خلال السنتين الأوليتين بعد الاحتلال - حتى أنهم وبعد إجراء الانتخابات وسير العملية السياسية باتجاه التصويت على الدستور الدائم وتشكيل حكومة منتخبة، لم يبرحوا عن تصعيد عملياتهم الإرهابية التي تستهدف العراقيين جميعاً محاولين زرع الفتنة الطائفية بين الأهالي، وذلك من خلال عمليات نوعية ذات طابع استفزازي علّهم يحصلون على مرادهم في نشوب حرب أهلية طائفية، بل وصرّحوا بتصريحات خطيرة من خلال رسائل تهديد مباشرة موجهّة إلى أتباع أهل البيت عامة تتوعدهم بمزيد من الأعمال الإجرامية.

وكانت المرجعية الدينية العليا تُدرك تماماً أهداف هذه الجماعات الإرهابية في العمل على إيقاع الفتنة بين مكوّنات الشعب العراقي وأبنائه و إشعال فتيل الحرب الأهلية بينهم، لذا فقد وجّهت المرجعية العليا دعوتها لأتباع أهل البيت عليهم السلام ولسائر العراقيين إلى الاستمرار في ضبط النفس والحذر، والدعوة أيضاً إلى العمل على تعزيز وحدة الشعب العراقي وشدّ أواصر المحبة بين أبنائه[٥٧].

وفي صبيحة ٢٣ محرم الحرام ١٤٢٧هـ الموافق يوم الأربعاء ٢٢ شباط ٢٠٠٦م صحى العراقيون على أبشع جريمة نكراء ارتكبها الإرهاب للنيل من مقدسات المسلمين ليتخذ سبيلاً يأمل منه أن يكون ناجحاً في الاستفزاز و دقّ طبول الحرب بين الأهالي، إذ قاموا بتفجير القبة العسكرية الشريفة في سامراء لضريح الإمامين العسكريين ــ وهما الإمام العاشر والحادي عشر للشيعة الإمامية ــ فكانت ضربة لصميم الشعور والوجدان العقائدي لأتباع أهل البيت عليهم السلام في بقاع العالم بل ولكلّ المسلمين.

وإثر شياع الخبر مدوّياً خرجت جموع الجماهير الغاضبة المستنكرة بتظاهرات ومسيرات تدين هذا الفعل المشين مع هيجان معبّر عن حالة من الاستعداد لردّة فعل تنجرف وراء الهدف من هكذا جريمة في إحداث الصدع والشرخ في وحدة الصف العراقي لولا موقف المرجعية الدينية وبيانها الداعي إلى التعبير عن الإدانة والاحتجاج بالأساليب السلمية والحذر من الانجرار إلى ما يريده أعداء العراق من إدخال الشعب العراقي في فتنة طائفية، فعلى الرغم من شدة الصدمة لوقاحة هذا الفعل الشنيع كان موقف المرجعية معبّراً عن منطق الحكمة الذي يقتضي ضبط النفس وتفويت الفرصة على الراغبين والطامعين بتقويض السلم الأهلي(٥٨).

وبعد الكارثة الكبرى بتفجير مرقد العسكريين عليهما السلام وما آل إليه الأمر من عنف أعمى يفتك بأبناء البلد، فأصبح المواطنون المسالمون والعُزّل بما فيهم الشيوخ والنساء والأطفال جميعهم مستهدفين بالقتل والتشريد مما حدى بسماحة المرجع (دام ظله) أن يوجّه رسالة مباشرة منه للشعب العراقي عبّر فيها عن حجم الألم والحزن الذي يعتريه لما يتعرّض له أبناء الشعب العراقي من مآسٍ، وعن إدراكه لعظم الخطر ومنذ بداية الاحتلال، وفي هذه الرسالة كرّر سماحته نداءه للعراقيين من مختلف الإنتماءات القومية والطائفية موجّهاً بضرورة الوعي وإدراك الخطر الجسيم ومواجهته بالتكاتف واتخاذ المحبة والحوار السلمي بديلاً عن التطرف والكراهية وعن اللجوء إلى العنف في حلّ الخلافات(٥٩). هذا وقد تضمنت الرسالة عبارات ذات مضامين عالية في مجال التذكير بالقيم والتعاليم السامية لديننا وشريعتنا السمحاء، وكذا عبارات توبيخ لأولئك الذين لا تردعهم القيم الدينية عن أفعالهم الشنيعة ودعوتهم للرجوع إلى الإنسانية وما تقتضيه، فكانت الرسالة كاشفة عن عمق ما يشعر به من حزن وألم يعتصر له قلبه الشريف، وعن حرصه الشديد لتجاوز الأزمة وأن يعمّ الأمن والأمان وأن يُصحح المسار نحو الرقي والتقدم والإزدهار(٦٠).

إن حكمة المرجعية العليا وبصيرتها النافذة والمنطلقة أساساً من مبادئها الفكرية التي يتم النظر من خلالها للواقع بدقة أدت إلى هذه المواقف الداعية إلى سلوك عملي يبتعد عن العنف بكلّ أشكاله، ولم يتغيّر الموقف على الرغم من شدة الاستفزاز وبشاعته، ومن المؤسف جداً تكرار الاعتداء على الروضة العسكرية بتفجير ما تبقى من المأذنتين الشريفتين بعد سنة وأربعة أشهر من التفجير الأول، فكان فعلاً إجرامياً شنيعاً ثانياً كاشفاً عن مدى إصرار فاعليهما على الاستفزاز وجرّ المجتمع إلى التناحر والعنف الطائفي المقيت، ولكن لم

يكن للمرجعية موقفاً مغايراً عن موقفها الأول فقد عبّرت ثانية عن ثبات موقفها بالدعوة إلى مزيد من ضبط النفس والتحلّي بالصبر و حثّ الجهات الحكومية إلى العمل الجاد والدؤوب في تحمّل مسؤوليتها بفرض الأمن وحماية المقدّسات(٦١).

٣- الدفاع الكفائي ضد التنظيم الإرهابي (داعش).

في حزيران ٢٠١٤م مرّ العراق بمنزلق خطير جداً إذ تمت السيطرة على مناطق واسعة في محافظة نينوى وبعض المناطق المجاورة لها من قبل تنظيم إرهابي يطلق على نفسه اسم (الدولة الإسلامية) وعُرِف أيضاً بـ (داعش) اختصاراً لمسمى الدولة الإسلامية في العراق والشام وهي تسمية سابقة لإعلان الخلافة العالمية في ٢٩ حزيران ٢٠١٤، وهذا التنظيم الإرهابي يضم عناصر من جنسيات مختلفة ازداد عددها وتنوعها بعد إعلان عالمية الخلافة و الدعوة للهجرة إلى مقرها في الموصل، وتظهر خطورة هذه الجماعة بشدة تطرفها وانتهاجها لنهج العنف والقتل والتشريد لكلّ من يخالفها الرأي، حتى الذين يشاركونهم الاعتقاد الديني والمذهبي ليسوا بمأمن من بطشهم فيما لو خالفوهم الرأي، وقد تعرضت المناطق التي سيطروا عليها لمآسٍ كثيرة منها تهجير للمسيحيين وسبي لنساء الأيزيدية وقتل لرجالهم، وتنكيل بالشيعة وفتك بهم، ومصادرة أموال وممتلكات كلّ من قاموا بتشريدهم أو قتلوهم، وهكذا لم تسلم المعالم الأثرية والأماكن المقدسة والمزارات الشريفة من التفجير والهدم، وغير ذلك من الأعمال الإجرامية التي تثير الرعب في نفوس المدنيين مهما كان إنتماؤهم الديني والقومي(٦٢).

المرجعية الدينية العليا تابعت ما يجري من أحداث في الموصل وأصدرت بياناً حول ذلك لتأكيد دعمها وإسنادها للبواسل من أبنائها في صفوف القوات المسلحة، ولتحثّ الحكومة والقيادات السياسية وتشدّد عليها التوجيه بضرورة الوقوف بوجه الإرهاب وشرّه بتعزيز الجهود وتوحيد الكلمة(٦٣).

ثم كانت خطبة الجمعة ١٤ شعبان ١٤٣٥ ه الموافق ١٣ حزيران ٢٠١٤م الحدث الأهم بصدد موقف المرجعية من التوسع والتمدد للجماعة الإرهابية، إذ ورد – على لسان الشيخ عبد المهدي الكربلائي ممثل المرجعية العليا في كربلاء المقدسة – التنبيه إلى التحدي الكبير الذي يواجه العراق وشعبه، بعد أن صرّح تنظيم داعش عن نيته في توسيع نشاطه والتمدد في مناطق العراق واستهداف بغداد وكربلاء المقدسة والنجف الأشرف على وجه الخصوص

وسائر المحافظات عموماً. ومن هنا فقد بان بشكل جليّ أن هذا التنظيم الإرهابي يستهدف العراقيين جميعاً، وعليه لابدّ أن يتم التصدي له من قبلهم جميعاً وليست المسؤولية تختص بطرف دون آخر(٦٤).

هذا والأمر الذي يميّز خطبة الجمعة هذه ويعطيها أهمية خاصة هو دعوة المواطنين ممن له القدرة على حمل السلاح إلى التطوع في صفوف القوات الأمنية للدفاع عن العراق وشعبه ومقدساته، بوصف أن هذا الدفاع هو واجب على المواطنين بنحو الوجوب الكفائي - بمعنى أنه إذا تحقق المطلوب في الدفاع نتيجة قيام بعض المواطنين به فإنه يسقط الوجوب عن بعضهم الآخر ، وأنه دفاع مقدّس إذ يتصدى لجماعة إرهابية تنتهج نهجاً بعيداً عن روح الإسلام، إذ تعتمد العنف والقتل والتخريب، وترفض مبدأ التعايش السلمي مع الآخر، وتتخذ من إثارة الفتن الطائفية وسيلة لتحقيق التمدد والهيمنة على العراق وغيره من الدول الأخرى(٦٥).

إن ما صدر من المرجعية العليا في حثّ المواطنين على التطوّع لمساندة القوات الأمنية والدعوة إلى القيام بالواجب الكفائي في الدفاع عن العراق وأهله ومقدساته يبدو أثره الإيجابي واضحاً في تحقيق السلم الأهلي، إذ إنّ نداء المرجعية هذا وتلبية المواطنين لندائها ومساهمة المتطوعين بفاعلية في التصدي للإرهابيين كان العامل الأساس في تحقيق النصر على داعش، والوقوف بوجه أعداء السلم والتعايش الاجتماعي يؤدي مؤكداً إلى الحصول على السلم الأهلي والحفاظ عليه. مع الأخذ بالحسبان أنّ دعوة التطوّع للانخراط ضمن الأجهزة الأمنية لم تكن موجّهة إلى فئة أو مكوّن دون غيره، بل هي موجّهة إلى العراقيين جميعاً، كما أنّها لم تكن دعوة لتشكيل قوى مسلحة خارج إطار السلطة الحكومية، وإنما للتطوّع ضمن القوات الرسمية وبإطار قانوني، وهذا ينسجم تماماً مع الموقف المبدئي للمرجعية الدينية من ضرورة منع المظاهر المسلحة غير المرخّصة قانونياً، وأنّ حمل السلاح وتولّي المهام الأمنية أمر منوط بالجهات الحكومية حصراً (٦٦).

خاتمة:ـ

أخيراً وفي الكلمات الختامية غني عن القول أن المرجعية الدينية العليا المتمثلة بسماحة السيد السيستاني (دام ظله) صمام الأمان للعراق وللعراقيين جميعاً، فلم يكن البحث ليصل إلى هذه النتيجة وحسب، فإنها مقولة صارت من الواضحات التي يتردد ذكرها دائماً في المجال السياسي والإعلامي وغيرهما، بل ويمكننا استنتاج الآتي:

١- أن مواقف مرجعية السيد السيستاني (دام ظله) والتي كان أثرها في الحالة العراقية بشكل عام، وفي السلم الأهلي بشكل خاص لها منطلقان أو أساسان: الأول هو المسوّغ الفقهي الذي يؤطر تلك المواقف ويدعو المرجعية لأصل التدخّل فيها، وهذا يتعلق بنظريته الفقهية التي ترسم له مسارات التدخّل والتأثير في الشؤون العامة للمجتمع، إذ تبيّن أن نظريته تقتضي عدم التدخّل في تفاصيل العمل السياسي وشؤون إدارته، ولكن في المنعطفات المصيرية لا يترك الناس من دون إرشاد وتوجيه ولابدّ من اتخاذ المواقف إزاء الأمور الخطيرة التي تتعلق بالمصالح العامة.

أما الثاني فهو ما يتعلق بالمبادئ والأسس الفكرية التي ترسم ملامح المنهج العام في التعامل مع تلك المواقف المصيرية، ويبدو أن تلك المبادئ والأسس كاشفة عن معالم الخطاب الذي يدعو إليه السيد المرجع، وهي معالم تتصف بالاعتدال وبمواكبة متطلبات العصر مع الاحتفاظ بالثوابت التي لا تفقده روح الأصالة.

٢- إنّ حكمة المرجعية الدينية وبصيرتها قد غيّرت المعادلات وأسقطت كلّ الرهانات التي كانت تراهن على استغلال التنوع العرقي والديني والمذهبي للمجتمع العراقي في إشعال نار الفتنة بين مكوّناته، لذا أدرك القاصي والداني أنّ التمسك بحكمة المرجعية وتوجيهاتها هو الموصل إلى برّ الأمان.

هوامش البحث

(١). ينظر: الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (ت٨١٧ هـ)، القاموس المحيط، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، ط٦، مؤسسة الرسالة، دمشق، ١٩٩٨، ص٧٢٠.

(٢). ينظر: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، ط٤، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٤، ص٣٣١.

(٣). عمر، د. أحمد مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة، المجلد الأول، ط١، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٨٦٣.

(٤). المصدر نفسه.

(٥). نسبة إلى الإمامية الإثنا عشرية وهم المسلمون من أتباع مدرسة أهل البيت عليهم السلام الذين يعتقدون بأن الإمامة أصل من أصول الدين وأنها بالنص لأولهم علي بن أبي طالب عليه السلام ولأحد عشر من ذريته واحداً تلو الآخر.

(٦). ينظر: فتح الله، د. أحمد، معجم ألفاظ الفقه الجعفري، ط١، مطابع المدوخل، الدمام، ١٩٩٥، ص٣٧٩.
(٧). ينظر: الحكيم، محمد سعيد الطباطبائي، المرجعية الدينية وقضايا أخرى، ط١، مطبعة ستاره، ١٩٩٨، ص١٢.
(٨). ينظر: زاهد، أ. د. عبد الأمير كاظم، المرجعية الدينية في النجف الأشرف مقاربة في الوظيفة التاريخية وضرورات الاستثناء، مجلة حولية المنتدى الصادرة عن المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة، السنة ٢٠١٢، مجلد ١، العدد ١٢، ص ١٦.
(٩). ينظر: نصير، راجي، المرجعية الدينية في النجف الأشرف وأثرها في الرأي العام العراقي بعد عام ٢٠٠٣، العتبة العباسية المقدسة / مركز العميد الدولي للبحوث والدراسات ، ٢٠١٨، ص٣٢-٣٣.
(١٠). ينظر: الحكيم، محمد سعيد الطباطبائي، المرجعية الدينية وقضايا أخرى، مصدر سابق، ص٤١ و٤٥.
(١١). ينظر: نصير، راجي، المرجعية الدينية في النجف الأشرف وأثرها في الرأي العام العراقي بعد عام ٢٠٠٣، مصدر سابق، ص٣٤-٣٥.
(١٢). ينظر: زاهد، أ.د. عبد الأمير كاظم، المرجعية الدينية في النجف الأشرف مقاربة في الوظيفة التاريخية وضرورات الإستثناء، حولية المنتدى، مصدر سابق، ص١٧. وأيضاً: الخزعلي، د. أمل، المرجعية الدينة الشيعية والعمل السياسي قراءة في مواقف السيد علي السيستاني من العملية السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣، حولية المنتدى الصادرة عن المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة، السنة ٢٠١٢، مجلد ١، العدد ١٢، ص٣٧ و ٣٨.
(١٣). ينظر: الخزعلي، د. أمل، المرجعية الدينة الشيعية والعمل السياسي قراءة في مواقف السيد علي السيستاني من العملية السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣، حولية المنتدى، مصدر سابق، ص٣٧. وأيضاً: زاهد، أ.د. عبد الأمير كاظم، المرجعية الدينية في النجف الأشرف مقاربة في الوظيفة التاريخية وضرورات الإستثناء، حولية المنتدى، مصدر سابق، ص١٦.
(١٤). ينظر: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، مصدر سابق، ص٤٤٦. وأيضاً: عمر، د. أحمد مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة، مصدر سابق، ص١١٠٠ و ١١٠١.
(١٥). سورة الأنفال / آية ٦١.
(١٦). ينظر: عمر، د. أحمد مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة، مصدر سابق، ص١٣٥.
(١٧). سورة الأعراف / آية ٩٦.
(١٨). ينظر: عمر، د. أحمد مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة، مصدر سابق، ص١٣٦.
(١٩). لاحظ على سبيل المثال: الصالح، د. مصلح، الشامل (قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية)، ط١، دار عالم الكتب، الرياض، ١٩٩٩، وأيضاً: ذيبان، سامي وآخرون، قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ط١، رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٠، وأيضاً: الجبالي، د. صقر وآخرون، قاموس المصطلحات المدنية والسياسية، ط ١، مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية (شمس)، ٢٠١٤، وأيضاً: الكيالي، د. عبد الوهاب، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الهدى للنشر والتوزيع.

(٢٠). ينظر: الصالح، د. مصلح، الشامل (قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية)، مصدر سابق، ص ٨٩. وأيضاً: الكيالي، د. عبد الوهاب، موسوعة السياسة، ج٢، مصدر سابق، ص١٨١.

(٢١). ينظر: الكيالي، د. عبد الوهاب، موسوعة السياسة، ج٢، مصدر سابق، ص١٨١.

(٢٢). ينظر: المصدر نفسه.

(٢٣). ينظر: المصدر نفسه.

(٢٤) . ينظر: اليازجي، ندره، الأعمال الكاملة، مجلد٢، دراسات في المثالية الإنسانية، ط١، مطبعة اليازجي، دمشق، ١٩٩٨، ص١٥٧ و ١٦٧.

(٢٥). ينظر: أمير، عباس، السلم المجتمعي بين الوحدة والتعدد النص القرآني مدخلاً، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، مجلد ٧، عدد ٣، ٢٠١٧، ص٤.

(٢٦) . ينظر: الصفار، حسن بن موسى، السلم الاجتماعي مقوّماته وحمايته، ط ١، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٢، ص٢٧ - ٢٨.

(٢٧). سورة المائدة / آية ٣٢.

(٢٨). ينظر: العاملي، جعفر مرتضى، الصحيح من سيرة النبي الأعظم ﷺ، ج٤، ط٤، دار الهادي، بيروت ـ لبنان، ١٩٩٥. ص٢٣٧-٢٣٩.

(٢٩). سورة آل عمران / آية ١٠٣.

(٣٠). ينظر: العاملي، جعفر مرتضى، الصحيح من سيرة النبي الأعظم ﷺ، ج٤، مصدر سابق، ص٢٤٧-٢٤٨.

(٣١). ينظر: عبد العزيز، عمر، الفكر السياسي للإمام الصادق عليه السلام، ط١، دار المحجة البيضاء ودار الرسول الأكرم ﷺ، بيروت ـ لبنان، ١٩٩٧، ص٢١.

(٣٢). ينظر: السيرة الذاتية لسماحة السيد السيستاني المنشورة على موقع مكتبه الرسمي، تم الإطلاع عليه في ٢٠٢٠/١٢/٤ www.sistani.org.

(٣٣). الحكمة المتعالية هي فلسفة صدر الدين الشيرازي (الملا صدرا) حاول فيها التوفيق بين الفلسفة الإشراقية التي تعتمد على العلم الحاصل من طريق الإلهام والكشف وبين الفلسفة المشائية التي تعتمد البرهان العقلي والمنطق، و حاول أيضاً التوفيق بين الدين والفلسفة بشقيها (الاشراقي والمشائي)، فكانت الحكمة المتعالية تبدو مزيجاً لعناصر ثلاثة (البرهان، العرفان، القرآن). (وللمزيد عن الملا صدرا وعن أستاذه السيد الداماد وفلسفتهما راجع: نعمة، عبد الله، فلاسفة الشيعة حياتهم وآراؤهم، ط١، دار الفكر اللبناني، بيروت ـ لبنان، ١٩٨٧، ص ٣٨٦ وما بعدها و ص ٤٤١ وما بعدها.).

(٣٤). هو السيد حسين بن السيد علي الطباطبائي البروجردي ولد عام ١٢٩٢ ه وبعد تدرّجه بالتحصيل ومن ثم بالعطاء العلمي متنقلاً بين مراكز العلم استقر به المقام عام ١٣٦٤ ه في مدينة قم المشرفة التي شهدت نهضة علمية بعد قدومه إليها وفي عام ١٣٦٦ ه آلت إليه الزعامة الدينية العامة، فشخصت الأبصار إلى مدينة قم وصارت محطّ رحال أهل العلم، وافته المنية هناك عام ١٣٨٠ ه ودفن في المسجد الكبير بجانب

صحن السيدة المعصومة عليها السلام. (راجع: الأمين، محسن، تحقيق حسن الأمين، أعيان الشيعة، ج٦، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ١٩٨٣، ص ٩٢ - ٩٤ .)

(٣٥). ينظر: السيرة الذاتية لسماحة السيد السيستاني المنشورة على موقع مكتبه الرسمي، تم الإطلاع عليه في ٢٠٢٠/١٢/٤ www.sistani.org.

(٣٦). ينظر: المصدر نفسه.

(٣٧). ينظر: المصدر نفسه.

(٣٨). ينظر: المصدر نفسه.

(٣٩). ينظر: الخفاف، حامد، الرحلة العلاجية لسماحة السيد السيستاني (دام ظله) وأزمة النجف عام ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤ م، ط٥، دار المؤرخ العربي، بيروت - لبنان، ٢٠١٣، ص١٨٤.

(٤٠). ينظر على سبيل المثال:

١. الممثل الخاص للأمين العام في العراق يزور النجف الأشرف (١٢/ ٣/ ٢٠٠٨)، تم الإطلاع عليه في ٢٠٢١/٨/٩ من موقع أخبار الأمم المتحدة، https://news.un.org/ar/story/2008/03/82402.

٢. وكالة نون الإخبارية، بالصور ممثل الأمم المتحدة بالعراق يزور ممثل المرجع السيستاني في مقره: إن ما يقوله السيد السيستاني يجعل العراق يتجاوز محنته (٣١/ ١/ ٢٠١٤)، تم الإطلاع عليه في ٢٠٢١/٨/٩ من موقع كتابات في الميزان، https://kitabat.info/subject.php?id=42237.

٣. الممثلة الخاصة لأمين الأمم المتحدة: السيد السيستاني يمثل صوت العقل والحكمة (٨/ ٢ / ٢٠١٩)، تم الإطلاع عليه في ٢٠٢١/٨/٩ من موقع شفقنا العراق، https://iraq.shafaqna.com/AR/140134.

(٤١). ينظر: عبد الرزاق، د. صلاح، السيد السيستاني ودوره السياسي في العراق، ط١، دار المحجة البيضاء، بيروت ـ لبنان، ٢٠١٩، ص ١٢٤.

(٤٢). الخفاف، حامد، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، ط٧، دار المؤرخ العربي، بيروت ـ لبنان، ٢٠١٥، ص١٨٤، وثيقة رقم ١٠٧ وصورتها ص٥٢٥.

(٤٣). ينظر: المصدر نفسه، ص ٧٥ وثيقة رقم ٣٩ وسورتها ص ٤٥٣.

(٤٤). ينظر: المصدر نفسه.

(٤٥). ينظر: المصدر نفسه، ص ١٠٢.

(٤٦). ينظر: المصدر نفسه، ص ٦٣.

(٤٧). ينظر: المصدر نفسه، ص٩.

(٤٨). ينظر: المصدر نفسه ص ٨٩ و الرسالة الصادرة حول الفتنة الطائفية ص ١٥٨.

(٤٩). ينظر: المصدر نفسه، ص ٦٥.

(٥٠). ينظر: الخفاف، حامد (١٥/ ٩/ ٢٠١٩)، ماهو دور المرجعية في المشهد السياسي ؟، الحوار الذي أجرته معه وكالة شفقنا العراق، تم الإطلاع عليه في ٢٠٢١/٨/٢٢ من موقع الوكالة https://iraq.shafaqna.com/AR/159289.

(٥١). ينظر: المصدر نفسه، ص ٢٨، الوثيقة رقم ١١ وصورتها ص ٤٢٥.
(٥٢). ينظر: المصدر نفسه، ص ٦٤، الوثيقة رقم ٣٢ وصورتها ص ٤٤٦.
(٥٣). ينظر: المصدر نفسه، ص ١٥ و ١٦، الوثيقة رقم ٣ وصورتها ص ٤١٧.
(٥٤). ينظر: المصدر نفسه، ص ٦٣ الوثيقة رقم ٣١ وصورتها في ص ٤٤٥.
(٥٥). المصدر نفسه، ص ١٥، الوثيقة رقم ٣ (السؤال الثاني) وصورتها في ص ٤١٧.
(٥٦). ينظر: المصدر نفسه، ص ١٢٧ الوثيقة رقم ٦٨ وصورتها في ص ٤٨٦، وأيضاً المصدر نفسه، ص ١٦٠ وثيقة رقم ٩٢ وصورتها في ص ٥١٠، وينظر أيضاً: مكتب السيد السيستاني (دام ظله) النجف الأشرف (٢٠٢١/٣/٦)، البيان الصادر حول لقائه بالحبر الأعظم بابا الفاتيكان، تم الإطلاع عليه في ٢٠٢١/٩/٢ من الموقع الرسمي للمكتب www.sistani.org/arabic/statement/26506.
(٥٧). ينظر: الخفاف، حامد، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، مصدر سابق، ص ١٤٦- ١٤٧ وثيقة رقم ٨٤ وصورتها في ص٥٠٢.
(٥٨). ينظر: المصدر نفسه، ص ١٤٩- ١٥٠ وثيقة رقم ٨٦ وصورتها في ص ٥٠٤.
(٥٩). ينظر: المصدر نفسه، ص ١٥٨- ١٥٩ وثيقة رقم ٩٢ وصورتها في ص ٥١٠.
(٦٠). ينظر: المصدر نفسه.
(٦١). ينظر: المصدر نفسه، ص ١٧٥، وثيقة رقم ١٠٠ وصورتها في ص ٥١٨.
(٦٢) . ينظر: الغراوي، د. فاضل عبد الزهرة، إنتهاكات داعش للقانون الدولي لحقوق الإنسان، ط١، العتبة العباسية المقدسة، المركز العراقي لتوثيق جرائم التطرف، مطبعة دار الكفيل، ٢٠٢١، ص ١١ - ١٥ و ص٨٢ - ١٠١.
(٦٣). ينظر: الخفاف، حامد، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، مصدر سابق، ص ٢٢٠ وثيقة رقم ١٢٣ وصورتها في ص ٥٤٦.
(٦٤). ينظر: المصدر نفسه، ص ٢٢١ وثيقة رقم ١٢٤.
(٦٥). ينظر: المصدر نفسه، ص ٢٢١ - ٢٢٣ وثيقة رقم ١٢٤.
(٦٦). ينظر: المصدر نفسه، ص ٢٢٤ - ٢٢٥ وثيقة رقم ١٢٥ وصورتها في ص ٥٤٩.

قائمة المصادر والمراجع

خير ما نبتديء به القرآن الكريم

أولاً ــ المطبوعات

١. أمير، عباس، السلم المجتمعي بين الوحدة والتعدد النص القرآني مدخلاً، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، مجلد ٧، عدد ٣، ٢٠١٧.

٢. الأمين، محسن، تحقيق حسن الأمين، أعيان الشيعة، ج٦، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ١٩٨٣.
٣. الجبالي، د. صقر وآخرون، قاموس المصطلحات المدنية والسياسية، ط ١، مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية (شمس)، ٢٠١٤.
٤. الحكيم، محمد سعيد الطباطبائي، المرجعية الدينية وقضايا أخرى، ط١، مطبعة ستاره، ١٩٩٨.
٥. الخزعلي، د. أمل، المرجعية الدينية الشيعية والعمل السياسي قراءة في مواقف السيد علي السيستاني من العملية السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣، حولية المنتدى الصادرة عن المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة، السنة ٢٠١٢، مجلد ١، العدد ١٢.
الخفاف، حامد:
٦. الرحلة العلاجية لسماحة السيد السيستاني (دام ظله) وأزمة النجف عام ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤ م، ط٥، دار المؤرخ العربي، بيروت - لبنان، ٢٠١٣.
٧. النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، ط٧، دار المؤرخ العربي، بيروت ـ لبنان، ٢٠١٥.
٨. ذيبان، سامي وآخرون، قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ط١، رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٠.
٩. زاهد، أ.د. عبد الأمير كاظم، المرجعية الدينية في النجف الأشرف مقاربة في الوظيفة التاريخية وضرورات الإستثناء، مجلة حولية المنتدى الصادرة عن المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة، السنة ٢٠١٢، مجلد ١، العدد ١٢.
١٠. الصالح، د. مصلح، الشامل (قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية)، ط١، دار عالم الكتب، الرياض، ١٩٩٩.
١١. الصفار، حسن بن موسى، السلم الاجتماعي مقوماته وحمايته، ط١، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٢.
١٢. العاملي، جعفر مرتضى، الصحيح من سيرة النبي الأعظم ﷺ، ط٤، دار الهادي، بيروت ــ لبنان، ١٩٩٥.
١٣. عبد الرزاق، د. صلاح، السيد السيستاني ودوره السياسي في العراق، ط١، دار المحجة البيضاء، بيروت ـ لبنان، ٢٠١٩.
١٤. عبد العزيز، عمر، الفكر السياسي للإمام الصادق عليه السلام، ط١، دار المحجة البيضاء ودار الرسول الأكرم ﷺ، بيروت ــ لبنان، ١٩٩٧.
١٥. عمر، د. أحمد مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة، ط١، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٨.
١٦. الغراوي، د. فاضل عبد الزهرة، إنتهاكات داعش للقانون الدولي لحقوق الإنسان، ط١، العتبة العباسية المقدسة، المركز العراقي لتوثيق جرائم التطرف، مطبعة دار الكفيل، ٢٠٢١.

١٧. فتح الله، د. أحمد، معجم ألفاظ الفقه الجعفري، ط١، مطابع المدوخل، الدمام، ١٩٩٥.
١٨. الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (ت٨١٧ هـ)، القاموس المحيط، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، ط ٦، مؤسسة الرسالة، دمشق، ١٩٩٨.
١٩. الكيالي، د. عبد الوهاب، موسوعة السياسة، ج٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الهدى للنشر والتوزيع.
٢٠. مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، ط٤، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٤.
٢١. نصير، راجي، المرجعية الدينية في النجف الأشرف وأثرها في الرأي العام العراقي بعد عام ٢٠٠٣، العتبة العباسية المقدسة / مركز العميد الدولي للبحوث والدراسات ، ٢٠١٨.
٢٢. نعمة، عبد الله، فلاسفة الشيعة حياتهم وآراؤهم، ط١، دار الفكر اللبناني، بيروت ـ لبنان، ١٩٨٧.
٢٣. اليازجي، ندره، الأعمال الكاملة، مجلد٢، دراسات في المثالية الإنسانية، ط١، مطبعة اليازجي، دمشق، ١٩٩٨.

ثانياً: المواقع الإلكترونية:

٢٤. الخفاف، حامد (١٥/٩/ ٢٠١٩)، ماهو دور المرجعية في المشهد السياسي ؟، الحوار الذي أجرته معه وكالة شفقنا العراق، تم الإطلاع عليه في ٢٠٢١/٨/٢٢ من موقع الوكالة https://iraq.shafaqna.com/AR/159289.
٢٥. السيرة الذاتية لسماحة السيد السيستاني المنشورة على موقع مكتبه الرسمي، تم الإطلاع عليه في ٢٠٢٠/١٢/٤ www.sistani.org.
٢٦. مكتب السيد السيستاني (دام ظله) النجف الأشرف (٢٠٢١/٣/٦)، البيان الصادر حول لقائه بالحبر الأعظم بابا الفاتيكان، تم الإطلاع عليه في ٢٠٢١/٩/٢ من الموقع الرسمي للمكتب www.sistani.org/arabic/statement/26506.
٢٧. الممثل الخاص للأمين العام في العراق يزور النجف الأشرف (١٢/٣/ ٢٠٠٨)، تم الإطلاع عليه في ٢٠٢١/٨/٩ من موقع أخبار الأمم المتحدة، https://news.un.org/ar/story/2008/03/82402.
٢٨. الممثلة الخاصة لأمين الأمم المتحدة: السيد السيستاني يمثل صوت العقل والحكمة (٨/ ٢ / ٢٠١٩)، تم الإطلاع عليه في ٢٠٢١/٨/٩ من موقع شفقنا العراق، https://iraq.shafaqna.com/AR/140134.
٢٩. وكالة نون الإخبارية، بالصور ممثل الأمم المتحدة بالعراق يزور ممثل المرجع السيستاني في مقره: إن ما يقوله السيد السيستاني يجعل العراق يتجاوز محنته (٣١/ ١/ ٢٠١٤)، تم الإطلاع عليه في ٢٠٢١/٨/٩ من موقع كتابات في الميزان، https://kitabat.info/subject.php?id=42237.